دراسة لدور هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

رئيس الوزراء: أغلبية من يأتي إلى الهيئة بحاجة إلى تمويل ومراحل الحصول على التراخيص متعددة وغير مشجعة

الوطن

عاد فريق العمل الحكومي المعني باستراتيجية تنمية المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، بعد نحو أسبوعين من اجتماعه الأخير، للاجتماع مجدداً بهدف وضع رؤية نهائية توضح دور هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتوحيد وجهات النظر التي تم طرحها في الاجتماع الأخير حول دور الهيئة ومحددات عملها لجهة منحها دوراً تنفيذياً أم اقتصار عملها على الدور التنظيمي والإشرافي على هذا القطاع.

استعرض الاجتماع الذي عُقد أمس برئاسة محمد الجلالي رئيس مجلس الوزراء، سير إجراءات خدمات دعم وتنمية المشروعات والإطار المؤسسي الناظم للمشروعات ودور هيئة تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة لناحية رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج التنفيذية، والأفكار المطروحة للوصول إلى تصور واضح ومسار تنفيذي محدد لتوسيع نطاق المشروعات الصغيرة وتبسيط إجراءاتها وطرق تقديم الدعم والتمويل اللازم لها.

وأكد الجلالي ضرورة تحديد الإطار المؤسسي والتنظيمي الملائم لعمل الهيئة بما يحقق الهدف المرجو منها وتوحيد جهود كل الجهات المعنية والمبادرات العاملة في هذا المجال وتهيئة المناخ اللازم لتشجيع إطلاق المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، موضحاً «أن أغلبية من يأتي إلى الهيئة هم بحاجة إلى تمويل والإجراءات المتبعة حالياً فيها الكثير من الصعوبة، كما أن مراحل الحصول على التراخيص متعددة ولا تشجع على المشاريع».

ووصف الجلالي الهيئة بالمرصد المنوط به اقتراح الحلول في حال وجود تحديات تعوق انطلاق وعمل تلك المشاريع، لذلك لا بد أن يقتصر دورها على النواحي الإشرافية والتنظيمية، حيث إن تدخل الهيئة بتفاصيل المشروع قد يؤدي إلى إعاقته أحياناً، مشيراً إلى أهمية الإسراع بتنظيم السجل الوطني للمشروعات الصغيرة بهدف تسهيل تقديم ميزات وإعفاءات لقطاع معين لتنشيطه وتفعيله بما ينسجم مع التوجهات الاقتصادية للحكومة.

النقاشات أكدت على أن التوجه الحكومي الحالي أحوج ما يكون لدور تنظيمي وإشرافي وضابط لهذا القطاع المهم بما يحقق الكفاءة فيه وضرورة تحديد أدوار الجهات العامة والجهات التمويلية بوضوح والتزام كل جهة بالدور المنوط بها، وكان واضحاً أن لدى إدارة الهيئة الحالية رؤى وأفكاراً لا تنسجم تماماً مع هذا التوجه، إذ ترغب في أن تكرس بعض الأدوار التنفيذية والجزئية، وهي قد تؤدي إلى خلط في أدوار بعض الجهات المعنية بمتابعة هذا القطاع الحيوي.

واتفق المجتمعون على اعتماد الدور الإشرافي التنظيمي للهيئة، بحيث تكون بمثابة المرصد للتحديات التي تواجه المشاريع لجهة الترخيص والتسويق وغيرها، وتم الطلب من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية إعداد مذكرة تتضمن توصيفاً دقيقاً لدور الهيئة، بحيث يكون ذا طابع تنظيمي وإشرافي ومرصداً للإجراءات التي تعوق تنمية المشاريع متناهية الصغر، ومتابعة إعداد السجل الوطني للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة.

اجتماع حكومي موسع لمناقشة خطة الإنذار المبكر للحرائق وتعزيز منظومة الإطفاء

الجلالي: الإجراءات الوقائية والاستباقية هي الأساس في إدارة الكوارث والحد من حرائق الغابات

تفعيل دور المجتمع المحلي وتعزيز الاستعدادات الوقائية

الوطن

ترأس رئيس مجلس الوزراء محمد الجلالي اليوم اجتماعاً في رئاسة مجلس الوزراء ناقش بشكل موسع الإجراءات والخطوات والتدابير المطلوب اتخاذها من كل الجهات المعنية واليات تأمين الاحتياجات والمستلزمات الضرورية المادية والمالية والبشرية ووضع الخطط والبرامج لتنفيذ خطة الإنذار المبكر للحرائق وتعزيز عمل منظومة الإطفاء، وتفعيل دور المجتمع المحلي والأهلي في هذا الإطار.

وتحدث رئيس مجلس الوزراء عن الاستجابة الحكومية للحرائق التي اندلعت في عدد من المناطق خلال الفترة الماضية وذلك في إطار منظومة إدارة الكوارث والأزمات وأي حالات طارئة قد تحدث، حيث شدد الجلالي على أن العنصر الأهم في إدارة الكوارث هو الإجراءات المناسبة لتقييد احتمالات حدوث الحرائق والحد من فرص وقوعها، وكذلك الاستعداد المسبق لمعالجتها في حال حدوثها من خلال توفير الآليات والتجهيزات والكوادر البشرية المؤهلة والمدربة للتعاطي مع هذه الحرائق.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أهمية الوعي في التحرك لمواجهة الحرائق، بحيث يتم التعامل بشكل عقلاني وسليم سواء على صعيد العمل الحكومي أم على صعيد مشاركة المجتمع المحلي، موضحاً أن موضوع الإدارة الواعية للحرائق تتطلب بذل المزيد من الجهود التوعوية والإعلامية لتكريس ثقافة التعامل مع مثل هذه الأزمات، ووضع برامج تدريبية للمجتمع المحلي في مختلف المناطق بما يضمن تعاملهم بطريقة سليمة مع الكوارث بمختلف أشكالها.

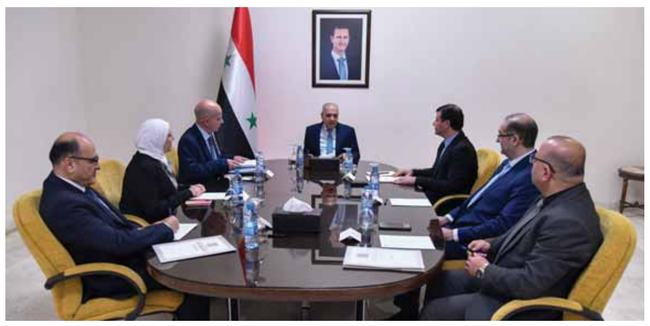

كما تناول الجلالي الإجراءات الحكومية العلاجية وكيفية الاستجابة للأضرار من خلال صيغ التعويض الممكنة في حدود الإمكانات المتوافرة، وبما يساهم بشكل مباشر بعودة النشاط الاجتماعي والاقتصادي في المناطق التي اندلعت فيها الحرائق.

وقد خلص الاجتماع إلى مجموعة من الإجراءات والخطوات الواجب تنفيذها بشكل سريع وأني وتلك التي يتم تنفيذها عبر خطط وبرامج عمل متوسطة وطويلة الأمد، حيث تم الاتفاق على القيام بما يلي:

– الاستجابة الإغاثية وتوجيه دعم سريع للمتضررين من خلال تأمين سلل غذائية وصحية وإغاثية، بالتوازي مع استكمال فرق حصر الأضرار عملها، ليتم بعد ذلك تحديد كيفية واليات الاستجابة للأضرار من خلال صيغ التعويض الممكنة.

– دراسة تأمين مناهل للمياه في مختلف المناطق وزيادة أعدادها وفق الأولويات في سياق برنامج زمني محدد، وذلك لاستثمارها بالشكل الأمثل في حالات حدوث الحرائق.

– تأمين الآليات والأدوات والتجهيزات ومستلزمات مواجهة الحرائق وفق برامج زمنية محددة، والعمل لتوفير سيارات إطفاء قادرة من الناحية الفنية الوصول إلى الأماكن الحراجية الوعرة.

– ترميم أسطول سيارات الإطفاء سواء «شراءً أو إصلاحاً».

– تأمين حاجة أفواج الإطفاء من العمال والموارد البشرية وتسهيل تعيينهم وتأمين متطلبات ذلك بالتعاون بين مختلف الجهات المعنية، والتأكيد على عمليات التدريب والتأهيل المستمر.

– استخدام التكنولوجيا المتطورة في إدارة عمليات مكافحة الحرائق، وخصوصاً منظومات الإنذار المبكر.

– ضرورة تنسيق وتوحيد جهود كل الجهات المعنية بإدارة وتنظيم هذا الملف حرصاً على الاستفادة من كل الموارد المتوفرة بالشكل الأمثل.

– حصر الأضرار بشكل موضوعي وعرض النتائج على مجلس الوزراء ليتم اتخاذ ما يلزم بشأن التعويضات على المتضررين.

انطلاق فعاليات الأسبوع العلمي في وزارة النفط لتعزيز المعرفة والتطوير

الوزير قدور: أسبوع لتبادل الأفكار والرؤى والخبرات في القطاع النفطي

| الوطن

انطلقت يوم أمس في وزارة النفط والثروة المعدنية فعاليات الأسبوع العلمي الذي تنظمه الشركة السورية للنفط، الذي يستمر مدة خمسة أيام، بهدف تبادل الرؤى والأفكار ونقل الخبرات بين كوادر القطاع النفطي.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد وزير النفط والثروة المعدنية، الدكتور فراس قدور، أن هذا الأسبوع العلمي يأتي في وقت يواجه فيه القطاع النفطي تحديات كبيرة تتطلب التفكير الإبداعي والتعاون الفعال. وأشار إلى أهمية المواضيع المطروحة خلال الفعالية، والتي تتعلق بتطوير القطاع النفطي السوري وتطبيق معايير الصحة والسلامة والبيئة في الصناعة النفطية.

وأوضح الوزير قدور أن المشاركين في الأسبوع العلمي لديهم فرصة حقيقية لاكتساب المعرفة وتبادلها مع خبراء في مجالاتهم، مما يساعد في مواجهة التحديات المستقبلية بكفاءة وفعالية.

وأكد ضرورة تطوير حلول مبتكرة تعزز من الأداء، مشيراً إلى أهمية مشاركة أقسام البترول في الجامعات الحكومية والخاصة، مما يعزز التواصل بين الأكاديمية والصناعة ويساعد في تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة لمواكبة التحولات العلمية والتكنولوجية في مجالات النفط والغاز المختلفة.

ويتضمن برنامج الأسبوع العلمي محاضرات حول واقع وآفاق القطاع النفطي السوري، والوقاية من الترسبات الملحية في منظومة حقن المياه الطبيعية، وتبسيط الإجراءات، وأهمية تطبيق الصحة والسلامة والبيئة في مجال الصناعة النفطية، وأنظمة الإنتاج بالرفع الصناعي، بالإضافة إلى موضوعات أخرى متنوعة.

وفي لقاءات مع عدد من المشاركين، أكد الدكتور ياسر حوراية، أن هذه الفعالية تمثل فرصة قيمة للقاء العاملين في الصناعة والأكاديميين لتبادل الأفكار والخبرات، مما يسهم في تطوير برامج تعليمية تتماشى مع احتياجات السوق.

وأشار إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون بين المؤسسات الأكاديمية والشركات النفطية لضمان إعداد خريجين مؤهلين قادرين على مواجهة التحديات التي يواجهها القطاع.

بدوره، أوضح المهندس عمر الحمد أن مثل هذه الفعاليات مهمة لتطوير الجيل العامل في الصناعة النفطية وصقل مهاراتهم، وقال: «إننا نعيش في عصر يتطلب منا التكيف مع التغيرات السريعة في التكنولوجيا والابتكار لذا فإن تنظيم مثل هذه الفعاليات يتيح لنا فرصة التعلم من الخبراء وتطبيق المعرفة المكتسبة في بيئة العمل، نحن بحاجة إلى تعزيز ثقافة التعلم المستمر بين العاملين في القطاع لضمان استدامة التطور والنمو».

من جانبه، أشار الجيولوجي واصف الهيمد إلى أن برنامج الأسبوع العلمي غني بالمحاضرات القيمة وذات الأهمية الكبيرة في إلقاء الضوء على التطورات العلمية والتكنولوجية في مجال الصناعة النفطية، موضحاً أن المحاضرات تتضمن موضوعات تتعلق بأحدث التقنيات المستخدمة في استخراج النفط والغاز، بالإضافة إلى استراتيجيات جديدة لتحسين الكفاءة وتقليل الأثر البيئي، حيث إن المعرفة ضرورية لمواكبة التغيرات العالمية في صناعة النفط.

> تأهيل الكوادر البشرية المتخصصة لمواكبة التحولات العلمية والتكنولوجية في مجالات النفط والغاز

كما أكد المهندس طراد السالم أهمية الموضوعات المطروحة وضرورة تعميم خلاصة المحاضرات على العاملين في القطاع النفطي لتعميم الفائدة.

ودعا إلى العمل على نشر المعرفة المكتسبة من هذه الفعالية بين جميع العاملين في القطاع سواء كانوا في الميدان أم في المكاتب، حيث إن تبادل المعلومات والخبرات يمكن أن يسهم في تحسين الأداء العام للقطاع ويعزز من قدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.

طلب كبير على الرمان السوري

العقاد لـ«الوطن»: تحسن ملحوظ في صادرات الخضر والفواكه إلى الخليج والعراق

| رامز محفوظ

كشف عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق محمد العقاد في تصريح لـ«الوطن» أن صادرات الخضر والفواكه إلى دول الخليج تحسنت بشكل كبير منذ أسبوعين عقب زيارة وزير الزراعة السوري إلى الأردن ولقاء المسؤولين الأردنيين والذي أثمر عن حل أزمة التأخير في إدخال الصادرات السورية عند معبر جابر الأردني الحدودي مع دول الخليج.

وأوضح بأن مدة انتظار البراد لحين دخوله إلى دول الخليج أصبحت اليوم 48 ساعة كحد أقصى بعد أن كانت خلال الأشهر الماضية تتجاوز 15 يوماً، مبيناً بأن حوالي 20 براداً محملة بالرمان والعنب والتفاح والإجاص والبندورة والحمضيات يذهب يومياً إلى دول الخليج بعد أن كان عدد البرادات التي تدخل دول الخليج خلال الأشهر الماضية يتراوح بين 5 و10 برادات كحد أقصى.

وأوضح العقاد أن الصادرات إلى العراق تحسنت كذلك بشكل كبير وملحوظ خلال الفترة الأخيرة مع بدء موسم إنتاج الرمان وازدياد الطلب عليه في السوق العراقية ، لافتاً إلى أن حوالي 30 براداً يذهب يومياً إلى العراق معظمهم محملين بالرمان إضافة للبندورة والعنب بعد أن كان عدد البرادات التي تذهب إلى العراق خلال الأشهر الماضية لا يتجاوز 5 برادات يومياً نتيجة قلة الطلب على المنتجات الصيفية.

ولفت إلى وجود طلب كبير خلال الفترة الحالية من روسيا على الرمان السوري، إذ إن حوالي 5 كونتينرات محملة بكمية 125 طناً من الرمان فقط تذهب يومياً عبر البحر إلى روسيا، موضحاً بأن الطلب على الصادرات السورية من دول الخليج والعراق وروسيا خلال هذه الفترة من العام الحالي أفضل من العام الماضي بسبب الطلب الكبير على الرمان السوري من قبل هذه الدول.

وحول أجور النقل إلى دول الخليج والعراق بين العقاد بأن أجور النقل ثابتة ولم تشهد أي ارتفاع وهناك تسهيلات كبيرة من قبل الجانب الأردني والعراقي من أجل الإسراع بإدخال الصادرات السورية دون تأخير .

وبخصوص أسعار الخضر والفواكه أوضح العقاد بأن أسعارها منخفضة والفلاح يخسر اليوم باعتباره مضطراً للبيع بأسعار منخفضة كي لا تتعرض منتجاته للتلف في حال تأخر في قطافها والسبب الرئيسي ضعف القوة الشرائية للمواطن مع العلم أن تكاليف إنتاج معظم أنواع الخضر حالياً أعلى من الأسعار في السوق.

وأشار إلى البطاطا المخزنة في البرادات تباع بالجملة اليوم بسعر 5 آلاف ليرة علماً أن تكلفة الكيلو على التاجر تقارب 11 ألف ليرة والسبب في تخفيض سعرها كي يتم تصريفها بسرعة لأن الكميات المخزنة في البرادات كبيرة ولأن موسم إنتاج العروة الجديدة للبطاطا قد بدأ والموسم مبشر ومن إنتاج درعا وحماة وحلب وحمص، لافتاً إلى أن البطاطا التركية المهربة مازالت موجودة في الأسواق وبكميات جيدة.

واستبعد العقاد أن ينخفض سعر البطاطا مع بدء إنتاج العروة الجديدة والتي من المتوقع أن يكون إنتاجها وفيراً وعلى وجه الخصوص في درعا بسبب التكاليف العالية للإنتاج.

وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك يعين أعضاء في مجلس إدارة غرف التجارة السورية

الوطن

أصدر وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لؤي المنجد قراراً عين بموجبه أعضاء مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة السورية وغرف التجارة والصناعة المشتركة، لمدة أربع سنوات.

وتضمنت التعيينات معاون وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك لشؤون التجارة الداخلية ممثلاً عن القطاع العام، ومعاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية لشؤون التجارة الخارجية ممثل لوزارة الاقتصاد والتجار الخارجية، ومدير عام الجمارك ممثلاً للقطاع العام، والمدير العام لهيئة الضرائب والرسوم ممثلاً لوزارة المالية، وكلاً من: أنطوان حبيب بتنجانة وفهد عارف درويش ممثلين للقطاع الخاص.